

ملف المناصرة

مريم بريبري

Meriem Bribri

خارج الاحتجاز تونس

صدر بحق مريم بريبري حكم بالسجن أربعة أشهر وغرامة بسبب نشرها على فيسبوك مقطعًا مصوّرًا لعنف الشرطة. واستُخدم قانون الاتصالات لملاحقتها بسبب انتقادها قوات الأمن.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-TN-2026-009

01

القضية في دقيقة

صدر بحق مريم بريبري حكم بالسجن أربعة أشهر وغرامة بسبب نشرها على فيسبوك مقطعًا مصوّرًا لعنف الشرطة. واستُخدم قانون الاتصالات لملاحقتها بسبب انتقادها قوات الأمن.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
الدولة	**تونس**
الحكم	**السجن أربعة أشهر وغرامة قدرها 500 دينار تونسي.**
التهم	**الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عمدًا عبر الشبكات العمومية للاتصالات بموجب الفصل 86 من مجلة الاتصالات لسنة 2001**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إسقاط كل التهم الموجهة إلى مريم بريبري بسبب الممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

02 وقف الملاحقة القضائية لمريم بريبري وضمان محاكمة عادلة في الأثناء.

03 ضمان عدم تعرّض مريم بريبري للقبض أو المنع من السفر أو أي انتقام بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/meriem-bribri/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
انتهاك حرية الصحافة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19
التهديد والترهيب	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

أكتوبر/تشرين الأول 2020

نشاط المدافع أو المدافعة

مشاركة منشور على فيسبوك

أعادت بريبري نشر مقطع فيديو على فيسبوك يُظهر عنصر أمن في نابل يعتدي على مدني، وأرفقته بتعليق ينتقد عنف الشرطة.

8 أكتوبر/تشرين الأول 2020

توجيه اتهام

استجوابها لدى شرطة صفاقس وتوجيه التهمة إليها

استجوبت شرطة صفاقس بريبري بشأن المنشور، ووجّهت إليها النيابة التهمة في اليوم نفسه بموجب الفصل 86 من مجلة الاتصالات. وجاءت القضية إثر شكوى من النقابة الأمنية التونسية.

21 ديسمبر/كانون الأول 2021

إدانة

الإدانة أمام محكمة صفاقس

أدانت المحكمة الابتدائية في صفاقس بريبري بموجب الفصل 86، وقضت بسجنها أربعة أشهر وتغريمها 500 دينار.

23 ديسمبر/كانون الأول 2021

الطعن على الحكم

تقديم استئناف

استأنف محامي بريبري حكم الإدانة، واستأنفته النيابة أيضًا.

28 سبتمبر/أيلول 2022

سياق

النظر في الاستئناف دون العثور على نتيجته

نظرت محكمة الاستئناف في صفاقس في استئنافها واستئناف النيابة، على أن يصدر الحكم في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2022. ولم يُعثر على نتيجة الاستئناف.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

مريم بريبري مدونة وراصدة لحقوق الإنسان تقيم في صفاقس جنوب شرق تونس. ويتمحور عملها حول توثيق انتهاكات الحقوق المدنية والتجاوزات التي ترتكبها قوات أمن الدولة. وشاركت في احتجاجات يقودها الشباب تتحدى قوانين تقيّد حرية التعبير، وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الأدلة على عنف الشرطة والمطالبة بالمساءلة.

وفي بلد اتسعت فيه الهوة بين الضمانات الدستورية والتطبيق على أرض الواقع، تمثّل بريبري جيلًا من المدافعين الرقميين الذين يستخدمون تقنيات متاحة لمحاسبة السلطة. وتوثّق منشوراتها وقائع تتجاهلها القنوات الرسمية أو تنكرها.

منشور فيسبوك والشكوى

في أكتوبر/تشرين الأول 2020، أعادت بريبري نشر مقطع فيديو على صفحتها في فيسبوك. ويُظهر المقطع، الذي صُوّر في نابل، المدينة الواقعة على الساحل الشمالي الشرقي لتونس، عنصرًا أمنيًا يعتدي جسديًا على مدني. وأضافت بريبري تعليقًا تنتقد فيه العنف الذي يمارسه بعض أفراد قوات الأمن أثناء أداء مهامهم.

وتقدّمت النقابة الأمنية التونسية، التي تمثّل أعوان الشرطة، بشكوى ضدها لدى الوكيل العام في صفاقس. وفي 8 أكتوبر/تشرين الأول 2020 استجوبتها شرطة صفاقس، ووجّهت إليها النيابة التهمة في اليوم نفسه. واستندت النقابة إلى الفصل 86 من مجلة الاتصالات لسنة 2001، وهو نص يجرّم استخدام الشبكات العمومية للاتصالات من أجل «الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عمدًا». ويعاقب النص بالسجن من سنة إلى سنتين وبغرامة من 100 إلى 1,000 دينار تونسي.

المحاكمة والحكم

في 21 ديسمبر/كانون الأول 2021، أدانت المحكمة الابتدائية في صفاقس بريبري بموجب الفصل 86. وحكمت عليها بالسجن أربعة أشهر وبغرامة قدرها 500 دينار. واستندت الملاحقة حصرًا إلى مشاركتها المقطع وانتقادها سلوك الشرطة.

وطعنت بريبري في صحة الإجراءات. إذ لم يُسلَّم إليها ملف القضية المتضمن الأدلة والمحاضر والتهم الرسمية الموجهة إليها. ولم تُحترم الإجراءات القضائية الأساسية. واستأنف محاميها الحكم في 23 ديسمبر/كانون الأول 2021، واستأنفته النيابة أيضًا.

المضايقات والتهديدات

عقب الإدانة، تعرّضت بريبري لمضايقات من أعوان أمن ومن أعضاء في نقابة الشرطة. ووُجّهت إليها تهديدات. واشتد مناخ الترهيب مع تقدّم قضيتها في مرحلة الاستئناف.

ونظرت محكمة الاستئناف في صفاقس في استئنافها واستئناف النيابة في 28 سبتمبر/أيلول 2022، على أن يصدر الحكم في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2022. ولم يُعثر على نتيجة الاستئناف. وظلت طليقة طوال هذه الفترة.

السياق القانوني

يُستخدم الفصل 86 من مجلة الاتصالات التونسية على نحو متزايد لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يوثّقون الأدلة على تجاوزات قوات الأمن وينشرونها. وتمنح الصياغة المبهمة للنص، أي «الإساءة» إلى الغير أو «إزعاجهم» عبر شبكات الاتصالات، النيابة والقضاة سلطة تقديرية واسعة لتجريم التعبير على الإنترنت، ولا سيما انتقاد مؤسسات الدولة.

وتندرج قضية بريبري ضمن نمط أوسع تلجأ فيه السلطات التونسية إلى قوانين الاتصالات والجرائم الإلكترونية لإسكات من يكشفون عنف الشرطة أو يتحدّون الروايات الرسمية. ويعمل القانون أداةً للمضايقة القضائية، فيعاقب ناقل الخبر بدل معالجة الانتهاك الموثق في المقطع.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the prosecution of Meriem Bribri, blogger and human rights monitor documenting police violence and civil rights violations in Tunisia, which targets peaceful human rights work.

In brief: Meriem Bribri was sentenced to four months in prison and fined for sharing a video of police violence on Facebook. A telecommunications law was used to prosecute her criticism of security forces.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop all charges against Meriem Bribri related to the peaceful exercise of fundamental rights;
2. End the judicial harassment of Meriem Bribri and guarantee a fair process meanwhile;
3. Guarantee that Meriem Bribri faces no arrest, travel restriction or other reprisal for peaceful human rights work.

I will continue to follow this case until the charges against Meriem Bribri are dropped.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026